الجمهورية التونسية

--\*--

رئاسة الحكومة

--\*--

وحدة الإدارة الإلكترونية

**محضر جلسة**

**الموضوع: اجتماع عن بعد لاختيار القائمة النهائية للتعهدات-خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة**

**التاريخ:** 24 أوت 2023 على الساعة العاشرة صباحا

**المشاركون:**

* السيدة ريم القرناوي: مكلفة بتسيير وحدة الإدارة الالكترونية، ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، رئاسة الحكومة،
* السيد وليد الفهري: الادارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة،
* السيدة سلوى السويسي: المكتب المركزي للعلاقة مع المواطن برئاسة الحكومة،
* السيدة اكرام بن زايد: المكتب المركزي للعلاقة مع المواطن برئاسة الحكومة،
* السيدة سناء الوسلاتي: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
* السيدة سوسن معلى : وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
* السيدة سنية غربي: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
* السيدة هدى السنوسي: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
* السيدة سندس العبيدي: مصالح مستشار القانون والتشريع برئاسة الحكومة،
* السيدة منى المكي: الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
* السيد شرف الدين اليعقوبي: الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
* السيد محمد العارم: الجمعية التونسية للعلوم والتنمية الإدارية،
* السيدة أسماء صبري: منسقة برنامج PAGOF ،
* السيدة آمال بوقرة: المعهد الديمقراطي الوطني (NDI).

بعد الترحيب بالحاضرين، تمّ افتتاح الجلسة من خلال التذكير بجدول أعمالها والذي يتعلق أساسا ب:

* مواصلة اختيار القائمة النهائية للتعهدات التي سيتم ادرجها في الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة وذلك بالاعتماد على نتائج الاستشارة العمومية الثانية التي وقع تنظيمها في الغرض خلال الفترة المتراوحة بين 13 و25 جوان 2023 وكذلك على نتائج الاجتماع الذي تمّ تنظيمه بتاريخ 12 جويلية 2023، وبالاستئناس بجملة من المعايير منها أهمية التعهدات، ووجود هياكل مسؤولة، وقابلية تنفيذها،
* التذكير بمسار إعداد هذه الخطة الذي تم اعتماده وبمختلف الاستشارات وورشات العمل التي قامت بتنظيمها وحدة الإدارة الالكترونية بالتعاون مع مختلف الاطراف المتدخلة لتجميع مختلف الاقتراحات والتعهدات،
* التذكير بورشة العمل التي ستنظم خلال شهر سبتمبر 2023 بالشراكة مع برنامج PAGOF حول الخلق المشترك لمحتوى تعهدات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة،

وإثر ذلك، تم النقاش بين مختلف المتدخلين فيما يخص التعهدات التي سيتم اختيارها ووضعها بالقائمة النهائية بخطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة والتي ستتمّ إحالتها للكاتب العام للحكومة للمصادقة عليها.

 وفيما يلي مختلف النقاشات والملاحظات التي أفضت إلى تحديد القائمة النهائية من تعهدات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة.

**التعهد عدد 1:** تعزيز الشفافية لحوكمة التصرّف في الموارد المائية (01) + تطوير منظومة معلوماتية للتصرف في مطالب رخص البحث / الاستغلال /التنقيب عن المياه (24) + تطوير منظومة استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه (23) 🡸إعادة صياغة التعهد على ضوء دمج الانشطة المتصلة.

* **التعهد عدد 2:** تعزيز الشفافية على مستوى تنفيذ المشاريع الكبرى (09) 🡸 قدّمت السيدة عائشة القرافي أهم مكونات التعهد والغاية منه والمشاريع المعنية به وهي المشاريع العمومية على مستوى ولاية جندوبة ومشروع التصرف في النفايات على المستوى الوطني. السيد شرف الدين اليعقوبي أشار من جهته إلى ضرورة توفير وثائق تكميلية لمزيد تفسير هذا التعهد ومحتواه وأهدافه. كما ذكّر السيد وليد الفهري بالعمل الذي تمّ إنجازه مع منظّمة OCDE حول التصرف في النفايات في ولاية توزر وبالتالي يمكن تثمين الأعمال التي تمّ القيام بها سابقا في هذا المجال.
* **التعهد عدد 3:** تطوير آليات الحوار والعمل المشترك بين الإدارة البلدية والمجتمع المدني على مستوى عدد من البلديات (13) + تعزيز مسار اللامركزية ودعم قدرات الإدارة المحلية (16) + تشريك الشباب في الشأن العام على المستوى المحلي من خلال وضع خطط عمل مشتركة وتنفيذها (17) + وضع خطط عمل خاصة بالحكومة المفتوحة على مستوى عدد من البلديات ومرافقة هذه البلديات للانضمام للمبادرة العالمية لشراكة الحكومة المفتوحة (18) 🡸إعادة صياغة التعهد على ضوء دمج الانشطة المتصلة لتصبح التعهدات المتعلقة بهذا المجال كما يلي:
* تعهد يتعلّق بتعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي ( في هذا الإطار يمكن إدراج المقترح المتعلق ب تطوير آليات الحوار والعمل المشترك بين الإدارة البلدية والمجتمع المدني على مستوى عدد من البلديات وبدعم قدرات الإدارة المحلية)
* تعهد يتعلّق بتعزيز مشاركة الشباب على المستوى المحلي.

في هذا السياق، أشارت السيدة أسماء صبري إلى إمكانية التعاون مع برنامج PAGOF لتنفيذ التعهد المتعلق بتعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي. كما اقترحت الاتصال بالجمعيات التي يمكنها المساهمة في تنفيذ هذه التعهدات على غرار جمعية I watch والجمعية التونسية للحوكمة المحلية والجمعية التونسية للمراقبين العموميين.

* **التعهد عدد 4:** رقمنة الخدمات الادارية الموجهة للمستثمرين (26)

بالنسبة لهذا التعهد، تمّ اقتراح الاتصال بمختلف الهياكل التي يمكن أن تتدخّل في تنفيذ التعهد على غرار الهيئة التونسية للاستثمار ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووكالة النهوض بالاستثمارات. السيد شرف الدين اليعقوبي اقترح كذلك تحديد حدود لهذا التعهد لأن الصيغة الحالية عامة وشاملة وغير محدّدة.

* **التعهد عدد 5:** تفعيل آليات المشاركة الرقمية بالقطاع العمومي (11) + إعداد وتنفيذ خطة اتصالية لمزيد التعريف بالمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "ء-مواطن" لدى المتعاملين مع الإدارة والمجتمع المدني (12) 🡸تمّ الاتفاق على إعادة صياغة التعهد على ضوء دمج الانشطة المتصلة ليشمل جزئين كما يلي:
* الجزء الأول حول إعداد وتنفيذ خطّة عمل لتعزيز المشاركة الالكترونية تشرف عليه وحدة الإدارة الالكترونية وتموله منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية،
* الجزء الثاني يتعلّق بإعداد وتنفيذ خطة اتصالية لمزيد التعريف بالمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "ء-مواطن" لدى المتعاملين مع الإدارة والمجتمع المدني ويشرف عليه المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن برئاسة الحكومة، حيث أعربت ممثلة هذا المكتب عن رغبتهم في تشريك المجتمع المدني لمزيد التعريف بمنظومة «ء-مواطن". كما اقترحت التعاون مع مركز "إفادة" لمزيد التعريف بهذه المنظومة خاصة في مجال دعم القدرات. ومن جهته أعرب السيد رياض التوكابري عن استعداد المركز للتعامل مع مختلف الأطراف في مجال دعم القدرات.
* **التعهد عدد 6:** تحسين نظام الرقابة الداخلية على مستوى الهياكل العمومية النموذجية (19). 🡸في هذا السياق، قدّم السيد وليد الفهري فكرة عن كيفية نشأة هذا المقترح حيث تعود إلى أحد المشاريع التي تمّ تنفيذها مع وزارة الفلاحة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مكافحة الفساد في قطاع المياه. كما تمّ العمل على نفس المشروع في قطاع النقل والصحة. كما بيّن أن نظام الرقابة الداخلية حسب الصيغة المقترحة في هذا التعهد هو أشمل وأوسع من المقترح الذي يحبّذ العمل عليه والمتعلّق بتشخيص مخاطر الفساد. وبالتالي يمكن العمل على تحديد مخاطر الفساد على مستوى عدد من القطاعات في مرحلة أولى ثمّ يمكن المرور إلى التعميم على باقي القطاعات في مرحلة ثانية.
* **التعهد عدد 8:** تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة للبيانات والخدمات المتاحة بمواقع الواب العمومية (03).

هذا التعهد ستشرف عليه وحدة الإدارة الالكترونية وسيتمّ تنفيذه بالشراكة مع منظمة ESCWA وسيتمّ خلاله العمل على تطوير خطة وطنية للنفاذ الرقمي لذوي الإعاقة ومرجعية موحدة تتضمن معايير تقنية محددة يتم اعتمادها في تطوير الخدمات والمنصات الرقمية العمومية. وقد انطلق العمل على هذا المشروع من خلال توجيه استبيان في الغرض لجميع الوزارات في إطار المرحلة الأولى من المشروع المتعلقة بتشخيص الواقع.

* **التعهد عدد 9:** تطوير المنظومة الالكترونية لجرد البيانات العمومية وتوسيع استعمالها من قبل الهياكل العمومية وإتاحة النفاذ اليها من قبل العموم (04) + دعم فتح البيانات العمومية وتحفيز إعادة استعمالها (05) + تركيز مسار فتح البيانات البيئية (06) 🡸تمّ الاتفاق على إعادة صياغة التعهد على ضوء دمج الانشطة المتصلة مع التثبت ان كان سيتم دمج كل ما يخص البيانات المفتوحة أو فصل ما يهم وزارة البيئة عن الانشطة ذات الطابع الافقي. و بالنسبة لعنوان التعهد يقترح أن يتعلّق ب"دعم مسار فتح البيانات العمومية في تونس".كما تمّ التأكيد على ضرورة مواصلة العمل على الجانب المتعلّق بإعادة الاستعمال . مع النظر في آليات التعاون المتاحة مع مختلف المانحين الدوليين في هذا المجال.
* **التعهد عدد 10**: تعزيز النشر التلقائي للمعلومة (01) 🡸اقترحت منظمة المادة 19 إعادة اانظر في هذا التعهد بحضور مثلين عن هيئة النفاذ إلى المعلومة وكذلك منظمة " Go act « لتحديد أهم الجوانب التي يمكن إدراجها بهذا التعهد.
* **التعهد عدد 11**: تطوير وحدات تكوينية متصلة بمجال الحكومة المفتوحة والنزاهة وتطبيقها عبر منصة التكوين عن بعد الخاصة بالمدرسة الوطنية للإدارة : (20) 🡸قدّمت السيدة أسماء صبري فكرة عن محتوى هذا التعهد الذي يهدف إلى بتطوير وحدتين تكوينيتين حول الحكومة المفتوحة والنزاهة وتطبيقهما عير منصّة التكوين عن بعد الخاصّة بالمدرسة الوطنية للإدارة بتونس مع وجود بعض العناصر في الوحدة الخاصة بالحكومة المفتوحة التي ستكون مشتركة ومعتمدة بالمدارس الوطنية للإدارة بكل من السينغال والكوت ديفوار و بوركينا فاسو وذلك في إطار تنفيذ برنامج PAGOF

**التعهد عدد 12**: إعداد دليل إجراءات حوكمة خاص بالعمل الجمعياتي: بيّن السيد رياض التوكابري أن مركز "إفادة" بصدد التقدم في تنفيذ هذا التعهد بدعم من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

في الأخير، توّلت السيدة ريم القرناوي تقديم كلمة شكر و تقدير لكافة أعضاء اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة ببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة بتونس ولكل المتدخلين في تنفيذ هذا البرنامج بتونس، حيث أعلنت عن مغادرتها لوحدة الإدارة الالكترونية وللخطّة التي تشغلها كمديرة مكلّفة ببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة ونقطة اتصال برنامج شراكة الحكومة المفتوحة بتونس وذلك مع نهاية شهر أوت 2023. كما توجّه جلّ المشاركون للسيدة ريم القرناوي بأسمى عبارات الشكر والتقدير على المجهودات التي بذلتها والانجازات التي حقّقتها صلب وحدة الإدارة الالكترونية ومنها خاصّة الانجازات في مجال شراكة الحكومة المفتوحة مع تقديم تمنياتهم لها بمزيد التوفيق والنجاح في مهامها المستقبلية